تمهيد:

قبل الحديث عن مسالك الكشف عن مقاصد العقيدة لابد لنا أولا التطرق إلى مسألة جد مهمة لا يمكن الحديث عن مقاصد العقيدة دون بحثها، ألا وهي مسألة تعليل أفعال الله تعالى، حيث يعد السؤال: هل أحكام الله تعالى وأفعاله معللة بالمصالح لا تصدر إلاّ عن حكمة؟ أم هي ليست معللة؟ من أهم الأسئلة التي شغلت حيزا كبيرا من فكر العلماء المسلمين على اختلاف مشاربهم: أصوليين والمتكلمين، وإن كانت المسألة انتقلت من الفريق الثاني إلى الفريق الأول، ويندرج تحت هذه المسألة مسائل أخرى دقيقة متعلقة بالمصطلحات والفروق بينها، ومن أهمها العلة والحكمة والباعث، فما دور هذه المصطلحات في المسألة وما أثرها على اتفاق أو اختلاف العلماء حول مسألة التعليل؟

المحور الأول: مسألة تعليل أفعال الله تعالى:

أولا: العلة والحكمة: [1]

1-تعريف الحكمة:

أ-الحكمة لغة: الحكمة بالكسر، العدل والعلم، والحلم،[2] يقال: رجل حكيم، أي: عدل حليم[3]

ب-الحكمة اصطلاحا: كثرت تعاريف الحكمة، بسبب اختلاف المعرفين في عقائدهم، إذ يتأثر تعريفهم للحكمة بما يعتقدونه. فعلى سبيل المثال:

في تعريف المعتزلة والأشاعرة للحكمة لا نجد إشارة إلى أن الحكمة صفة قائمة به تعالى، وذلك بسبب معتقدهم في الصفات الإلهية، فالمعتزلة من نفاة الصفات، والأشاعرة، من نفاة الصفات نفيا جزئيا، حيث إنهم يثبتون لله تعالى سبع صفات وهي: القدرة، والحياة، والعلم، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام.

لذا سنقتصر على ذكر قول أهل السنة والجماعة في الحكمة، فحكمة الله تعالى عندهم هي: صفته القائمة به تعالى، وما تضمنته من الغايات المحمودة، المطلوبة له سبحانه في خلقه وأمره، التي فعل تعالى لأجلها بعلمه وعدله التامين[4]

قال ابن القيم رحمه الله: "هي الغايات المحمودة المطلوبة له سبحانه بخلقه وأمره، التي أمر لأجلها وقدر وخلق، وهي صفته القائمة به كسائر صفاته من سمعه وبصره، وقدرته وإرادته، وعلمه وحياته، وكلامه."[5]

2-تعريف التعليل:

---

[1]-محمد خيري بن محي الدين: الاعتقاد في أفعال الله (في الحكمة و التعليل)، https://www.academia.edu/11323237/، 2020/12/19، 21سا55د

[2] القاموس المحيط للفيروز أبادي: 3/ 1415

[3] سان العرب لابن منظور: 3/ 271

[4] الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير لعبد الله الشهري، بإشراف: د: عبد الله الدميجي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، المجلد الأول، 1422 هـ ،ص 23

[5] مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم الجوزية 2/501-502

أ–التعليل لغة: العلة: بالكسر، المرض، عل يعل، واعتل علة، فهو معتل وعليل، يقال: لا أعلك الله، أي: لا أصابك الله بعلة.[1] فالعلة: هي ما يتأثر المحل بوجوده، ومنه سمي المرض علة، لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف. وكذلك العلة: السبب، يقال: هذا علة لهذا، أي: سبب.[2]

ب–التعليل اصطلاحا: كما اختلفت الفرق في تعريف الحكمة بحسب معتقدها، اختلفت كذلك في العلة، والمقصود بالعلة هنا (العلة الغائية)، فهي الغاية والمقصد الذي من أجله يفعل الفاعل الفعل.[3]

3–الفرق بين الحكمة والتعليل:

أ–الحكمة تدل على الصفة القائمة بالله تعالى، والتي تتضمن آثاراً ترجع الى الخلق وهي الحكم والمصالح العائدة إليهم، ويطلق على هذه الآثار أيضاً حكمة من باب إطلاق اسم الصفة على الأثر. أما العلة فليست كذلك، فإنها لا تدل على الصفة القائمة به تعالى وإنما تطلق على الغايات والمقاصد التي هي من آثار صفة الحكمة.

ب–الحكمة أخص من العلة من ناحية الدلالة على جهة التعليل، فإنها تتضمن الدلالة على التعليل الغائي فقط، أما العلة من ناحية الدلالة على جهة التعليل، فإنها تتضمن التعليل بالفاعلية والتعليل بالغائية. فالعلة تطلق على السبب وتطلق على الغاية، فيقال مثلاً: النار علة الإحراق، أي سببه، ويقال: النار لغلة الإحراق، أي: لغاية الإحراق، فهو العلة الغائية للنار، فمصطلح العلة إذا أعم من مصطلح الحكمة من هذه الجهة.

ج–كذلك الحكمة أخص من العلة من جهة دلالتها على العاقبة المحمودة خصوصاً دون غيرها، فلا تكون الحكمة إلا غاية محمودة، أما العلة الغائية، فإنها قد تكون محمودة وقد تكون مذمومة بحسب إرادة المريد.

د–الحكمة لفظ شرعي دون العلة، فالنصوص إنما وردت بلفظ – الحكمة – قال الله تعالى: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ [4]و ﴿وَ إِنَّ اللهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[5] وأما لفظ العلة فهي مما عبر بها المتكلمون عن الحكمة، كلفظ الغرض والباعث والغاية ونحوها، وإلا فلم ترد في نص شرعي [6].

ثانيا: مسألة التحسين والتقبيح وتعليل أفعال الله تعالى:

يعد الخلاف في إثبات الحكمة في أفعال الله وأحكامه فرعا من مسألة التحسين والتقبيح العقلي؛ فإنّ الذين أثبتوا التحسين والتقبيح العقلي قالوا بتعليل أفعال الله وشائعه بالحكم والمصالح، أثبتوا تبعا لذلك مقاصد الشريعة، والذين نفوا التحسين والتقبيح العقلي نفوا ذلك. ومما يؤكد علاقة الحسن والقبح العقلي بمسألة التعليل ما ذكره ابن القيم حيث قال: «وكل من تكلم في علل الشرع ومحاسنه وما تضمنه من المصالح

---

[1] معجم مقاييس اللغة لابن فارس، 14/4، ولسان العرب لابن منظور، 367/9

[2] لسان العرب لابن منظور، 367/9 ، والقاموس المحيط للفيروز أبادي، ص 1338

[3] الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير لعبد الله الشهري، بإشراف: د: عبد الله الدميجي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، المجلد الأول، 1422 هـ، ص 35

[4] القمر: 5

[5] آل عمران: 62

[6] الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير لعبد الله الشهري، بإشراف: د: عبد الله الدميجي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، المجلد الأول، 1422 هـ ،ص 35-36

ودرء المفاسد، فلا يمكنه ذلك إلا بتقرير الحسن والقبح العقليين، إذ لو كان حسنه وقبحه بمجرد الأمر والنهي لم يتعرض في إثبات ذلك لغير الأمر والنهي فقط، و(تكلم) على تصحيح الكلام في القياس وتعليق الأحكام بالأوصاف المناسبة المقتضية لها دون الأوصاف الطردية التي لا مناسبة فيها، فيجعل الأول ضابطا للحكم دون الثاني، إلا على إثبات هذا الأصل؛ فلو تساوت الأوصاف في أنفسها لانسد باب القياس والمناسبات والتعليل بالحكم والمصالح ومراعاة الأوصاف المؤثرة دون الأوصاف التي لا تأثير له.»[1]

ثالثا: موقف الفرق الكلامية من مسألة تعليل أفعال الله تعالى:

يجمع جمهور العلماء المسلمين على التعليل في الجانب الفقهي، وإنما الخلاف المحكي عنهم يقع في الجانب العقدي أو التعليل الكلامي (وهو الأمر الذي يهمنا هنا)، ونص سؤاله: هل يجب على الله تعالى رعاية الأصلح لعباده؟ أم لا يجب؟ وانقسمت الفرق الكلامية حول هذه المسألة إلى قسمين: مثبتين للتعليل ونفاة، وفيما يأتي تلخيص لموقف الفرق الثلاثة الكبرى (المعتزلة، الأشاعرة، والماتوريدية) من المسألة، إضافة إلى المدرسة التيمية:

1-موقف المعتزلة من تعليل أفعال الله تعالى: ترتبط مسألة التعليل عند المعتزلة بالأصل الثاني من أصولهم وهو أصل العدل، حيث فرعوا عليه وجوب رعاية الأصلح على الله تعالى في ما يشرعه لعباده، يقول القاضي عبد الجبار: «ونحن إذا وصفنا القديم –تعالى– بأنه عدل حكيم، فالمراد به أنه لا يفعل القبيح أو لا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأنّ أفعاله كلها حسنة»[2]، وأكثر المعتزلة، على أن الله –تعالى– موصوف بالقدرة على فعل القبيح، ولكنه لا يختاره؛ إذ صفة الكمال الإلهي توجب عليه –تعالى– أن يختار الحسن، وبعض المعتزلة، نفوا عن الله –تعالى– القدرة على فعل القبيح[3].

وبهذا يعد المعتزلة من مثبتي التعليل، وينتمي إلى هذا الفريق –إضافة إلى المعتزلة–، كل من أهل السنة والجماعة، والشيعة، والكرامية وأكثر الفقهاء؛ وفي تقرير هذا القول يقول ابن تيمية: «وأما السؤال: عن "تعليل أفعال الله". فالذي عليه جمهور المسلمين –من السلف والخلف– أنّ الله تعالى يخلق لحكمة ويأمر لحكمة. وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم ووافقتهم على ذلك أكثر أهل الكلام: من المعتزلة الكرامية وغيرهم.»[4] ويمكن إضافة الماتوريدية إليهم كما سنرى لاحقا.

2-موقف نفاة التعليل: ويمثل هذا الموقف كل من الأشاعرة والظاهرية والرافضة: وسنتجاوز نصوصا الطائفتين الثانية الثالثة ونركز على موقف الأشاعرة، حيث تقول الباحثة شكران العرفي ما نصه حول موقفهم من المسألة: «ومن النفاة الأشاعرة، منهم من منع وجود التعليل أصلا، ومنهم من اعترف بوجوده ومنع وجوبه. ولعلهم منعوه فيما يتعلق بأفعال الله، وأثبتوه في الحكم، لذا غالبا ما يقترن الكلام بالأغراض أو الغايات إذا أرادوا ما يتعلق بأفعال الله، بينما في التشريع أو الفقه فلا، لذا أقول (تقول الباحثة): إن الأشاعرة ذهبوا إلى أنّ أفعال الله تعالى ليست معللة

[1] –ابن القيم: مفتاح دار السعادة، ص964، وانظر: قاره داغي: الحكمة والتعليل في القرآن والسنة، 15-16.

[2] –القاضي عبد الجبار:

[3] –محمود صالح جابر وأيمن مصطفى الدباغ: مناهج الأصوليين في بحث مسألة تعليل الأحكام، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، مج32، ع1، 2005، https://staff.najah.edu/media/sites/default/files/، 2019/09/20، 18.30سا، ص177.

[4] –حسام الدين خليل: الحكمة والتعليل في الكتاب والسنة بين البعد العقائدي والبعد المقاصدي، Contemporary Islamic Studies 2012: 3، https://www.qscience.com/docserver/fulltext/cis/2012/1/cis.2012.3.pdf?expires، 2020/12/19، 20.15سا، ص10/4.

بالأغراض والغايات؛ إذ القول بتعليل أفعال الله تعالى يفضي إلى القول بأن إرادته وفعله يخضعان لدوافع واعتبارات خارجة عنه، وهذا مع ثبت له من كمال مطلق.»[1]

ومن أقوال علماء الأشاعرة في هذا الشأن: توضيح الآمدي في مرامه إذ جاء فيه: «القاعدة الثانية: في نفس الغرض والمقصود عم أفعال واجب الوجود مذهب أهل الحق أن الباري —تعالى– خلق العالم وأبدعه لا لغاية يستند الإبداع إليها ولا لحكمة يتوقف الخلق عليها، بل كل ما أبدعه من خير وشر ونفع وضر لم يكن لغرض قاده ولا لمقصود أوجب الفعل عليه، بل الخلق، وأنْ لا خلق له جائزان وهما بالنسبة إليه سيان»[2]؛ ويقول في موضع آخر: «وإذا تحقق ما قررناه من امتناع الغرض في أفعاله ووجوب رعاية الصلاح والأصلح، لزم فيه هدم ما بني عليه من وجوب الثواب والعقاب والخلق والتكليف، وغير ذلك مما عددناه من مذهبهم، فإنهم لم يقضوا بوجوبه، إلا بناء على رعاية الصلاح والأصلح لا محالة.»[3]

ويقول الباقلاني مدللا على أن الله لا يبعثه باعث على أن يفعل شيئا[4]: «الدليل عليه: أنّ الدواعي المزعجات والخواطر والأغراض، إنما تكون وتجوز على ذي الحاجة، الذي يصح منه اجتلاب المنافع ودفع المضار، وذلك أمر لا يجوز إلا على من جازت عليه الآلام واللذات وميل الطبع والنفور (...) والقديم تعالى ليس بذي حاجة، ولا ممن يلزمه الانقياد والطاعة، فلم يجز أن يقاس على فاعلنا.»[5]

ومن هنا يتبين أن المسألة عند الفرقتين مرتبطة بأمرين: الأول: قضية التحسين والتقبيح العقليين، والثانية: السعي لتنزيه الله تعالى لذا الفريق الأول يذهب إلى أن كماله عز وجل يوجب فعل الصلاح والأصلح لعباده ومن ثمة يقولون بالتعليل، والفريق الثاني يذهبون إلى أن الإيجاب فيه نفي للاختيار عن الله تعالى وهذا ينافي صفة الكمال الإلهي[6]؛ لذا نجدهم يصرون على نفي **الباعث** لأفعاله عز وجل، هذا المصطلح الذي سنقف عنده لاحقا.

3–موقف الماتوريدية والمدرسة التيمية من تعليل أفعال الله تعالى: يعد موقف الماتريدية من المسألة موقفا وسطا بين المعتزلة والأشاعرة، ويعبر عنهم بالفقهاء: «فهم يرون أن أفعال الله كلها معللة بالمصالح، ظهر لنا بعضها، وخفي عنا الآخر، لكن لا على سبيل الوجوب. وعلى هذا فهم يتفقون مع الأشاعرة في عدم جواز تعليل أفعال الله بالأغراض، إلا أنهم يرون —وذلك خلاف للأشاعرة– أنه: وإن امتنع تعليل أفعاله تعالى بالأغراض إلا أنه يجوز تعليلها بالحكمة، أو بما يسمونه هم بالعاقبة الحميدة، ولعل هذا هو رأي ابن القيم وبقية أهل السنة (تقول البحثة شكران العرفي)» [7]

[1] –شكران سعيد العرفي: موقف المدارس الكلامية من التعليل، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، ع10، 2014، ص 282؛ http://ojs.mediu.edu.my/index.php/majmaa/article/view/66، 2020/12/27، 00سا، 48د.

[2] –الآمدي: المرام أو الإحكام، وينظر شكران العرفي: المرجع نفسه، ص283.

[3] –الأمدي: غاية المرام في علم الكلام،

[4] – محمود صالح جابر وأيمن مصطفى الدباغ: مناهج الأصوليين في بحث مسألة تعليل الأحكام، (مرجع سابق)، ص178.

[5] –الباقلاني: كتاب التمهيد: 50–51.

[6] – محمود صالح جابر وأيمن مصطفى الدباغ: مناهج الأصوليين في بحث مسألة تعليل الأحكام، (مرجع سابق)، ص178.

[7] – شكران سعيد العرفي: موقف المدارس الكلامية من التعليل، (مرجع سابق)، ص283.

يقول الماتوريدي: «من عرف الله حق المعرفة وعلم غناه وسلطانه، ثم قدرته وملكه في أنّ له الخلق والأمر، عرف أنّ فعله لا يجوز أن يخرج عن الحكمة؛ إذ هو حكيم بذاته غني عليم.»[1]؛ ويقول اب تيمية: «وأما السؤال عن تعليل أفعال الله فالذي عله جمهور المسلمين –من السلف والخلف–أن الله تعالى يخلق لحكمة. وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام من المعتزلة والكرامية وغيرهم.»[2]

رابعا: تحرير محل الخلاف:

إن الخلاف في مسألة وجوب الصلاح، إنما خو اختلاف نظري في كيفية تحقق صفة الكمال الإلهي، وليس له من أثر على التعليل الكلامي؛ إذ الأمة مجمعة على تعليل أحكام الله تعالى بالمصالح وأنه لا يفعل إلا لحكمة، وإنما محل الخلاف كما بينه الدكتور شلبي فيكمن في التسمية بالغرض أو الباعث من جهة، وفي الإيجاب على الله تعالى من جهة أخرى؛ يقول بمير بادشاه منتقدا المعتزلة في المسألة الأخيرة ما نصه: «نعم، لو فسروا الوجوب بأنه أمر لابد منه، ولا يتخلف البتة، فلا نزاع، ولكن إن نفوا قدرته على خلاف ذلك، فالتنزيه عنه واجب.»[3]

وقال الرازي: «إنه تعالى حكيم بإجماع المسلمين، والحكيم لا يفعل إلا لمصلحة، فإن من يفعل لا لمصلحة، يكون عابثا، والعبث على الله تعالى محال للنص والإجماع والمعقول.»[4]؛ ويقول الكمال بن الهمام الماتوريدي الحنفي صاحب المسايرة: «واعلم أنّ قولنا: له في كل فعل حكمة، ظهرت أو خفيت، ليس هو بمعنى الغرض إن فُسر بفائدة ترجع إلى الفاعل، فإنّ فعله تعالى وخلقه العالم لا يعلل بالأغراض، لأنه ينافي الكمال الغني عن كل شيء وإنّ الله لغني عن العالمين»[5]؛ وتعللت المعتزلة بأنّ قولها بالغرض إنما بمعنى الغاية التي يُفعَلُ لها. [6]

والخلاصة نستشفها في الأخير من قول الدكتور شلبي الذي سبق وأن أشرنا إليه، والذي جاء فيه: «النتيجة أن هذا الخلاف بين العلماء بعد طول المطاف وتشعب الطرق، رجع إلى الوفاق في المعنى المقصود، وهو أنّ أفعاله وأحكامه جميعا لحِكم قصدها الله وأرادها، وبقي الخلاف في تسميتها غرضا وباعثا، فغدا بعد هذا أقرب إلى بحث لغوي منه إلى خلاف في معتقد إسلامي.»[7]

المحور الثاني: مسالك الكشف عن مقاصد العقيدة:

تمهيد: إذا كانت العقيدة معللة مفهومة معقولة المعنى على نحو يمكِّن من الاجتهاد من أجل تعيين تلك المقاصد والأسرار فإنّه لابد لنا من رسم منهج كفيل بجني ذلك، غير أنّ ذلك المنهج لابد له أن ينبع من طبيعة تلك العقيدة، أي من جمعها بين الغيب والشهادة، ومن سائر شروط التفكير المتعلقة بها، ومن الحقول المعتمدة من لدنها على درب عرض نفسها على الناس في القرآن خاصة.

لابد لذلك المنهج الكفيل بكشف مقاصد العقيدة من التجانس مع طبيعة تلك العقيدة على قاعدة أنّ العقيدة تختلف عن الشريعة (بمفهومها الأصولي) [8] رغم حكمها عليها –فالأحكام في الشريعة يمكن استخراجها من القياس الأصولي[9] بإلحاق الشبيه بشبيهه في الحكم بخلاف

---

[1] – محمود صالح جابر وأيمن مصطفى الدباغ: مناهج الأصوليين في بحث مسألة تعليل الأحكام، (مرجع سابق)، ص178.

[2] –ابن تيمية: مجموع الفتاوى، 225/8، قره داغي: الحكمة والتعليل في القرآن والسنة، مجلة التجديد، مج20، ع 39، عدد خاص بالمقاصد، 1438هـ/2016م، ص17. ، 2020/12/27، 02سا 05د. journals.iium.edu.my › tajdid › article › download

[3] – محمود صالح جابر وأيمن مصطفى الدباغ: مناهج الأصوليين في بحث مسألة تعليل الأحكام، (مرجع سابق)، ص178.

[4] – محمود صالح جابر وأيمن مصطفى الدباغ: مناهج الأصوليين في بحث مسألة تعليل الأحكام، (مرجع سابق)، ص178.

[5] –الكمال بن الهمام: المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، ص

[6] –

[7] – محمود صالح جابر وأيمن مصطفى الدباغ: مناهج الأصوليين في بحث مسألة تعليل الأحكام، (مرجع سابق)، ص178.

[8] –الشريعة بالمفهوم الأصولي:

[9] –القياس الأصولي:

الأحكام العقدية التي لا يمكننا ذلك فيها–مراعاته عند رسم منهج الكشف عن مقاصد العقيدة أي أنّ المنهجين لابد لهما أن يتمايزا رغم الاشتراك تبعا لاختلاف طبيعة حقل كل منهما (أي العقيدة والشريعة):

أولا: صريح الأوامر والنواهي: غنيٌ عن القول بأنّ الالتزام بأوامر ونواهي العقيدة كفيل بكسب مصالحها ودرء مفاسد الإعراض عنها، فضلا عن دورها المهم كمسلك من المسالك الموصلة إلى العلل والمقاصد العقدية من ورائها، لكن المشكلة التي تواجه متتبع هذا المسلك أنّ الأوامر والنواهي في العقيدة قليلة جدا، فالعقيدة لم تُعَبِر عن نفسها في أركانها المعروفة سوى مرات قليلة جدا في القرآن الكريم، بينما أوغلت في الانبساط في الكون والتاريخ والإنسان والسنن –كما سيتبين لنا ذلك في المحور الموالي من برنامج هذا المقياس–.

فالعقيدة بما هي كتلة واحدة –رغم تفرع أركانها الكبرى عن مخها وصانعها، وهو التوحيد–لا تقبل التفكيك ولا الفصل، ولا نصف طاعة أو نصف عصيان، لذلك لم ترد في شكل أوامر ونواهٍ صريحة إلاّ في مواضع قليلة جدا كما أسلفنا، وعليه، فليس لنا من سبيل إذن –والحال هذه–سوى توخي سبيلي التدبر والاستقراء بقسميه (الجزئي والكلي) للكشف عن مكارم العقيدة ومحاسنها، ومقاصدها.

ثانيا: مسلكي التدبر والاستقراء: والسبب في الجمع بين هذين المسلكين هو أساليب الخطاب القرآني في الدعوة إلى أركان العقيدة وبيان مقاصدها التي تتنوع بين التلميح تارة، والتصريح أخرى:

1–أساليب التلميح: ومن أساليب التلميح اعتماد القصة وما يعقبها من موعظة وذكرى لمن يسمعها، وتلك (أي الذكرى) هي علتها ومقصد سوقها؛ أو المثل والتعقيب عليه بذات المعنى، ويدعو إلى عبادته تعالى دون سواه معللا ذلك بأنّه عز وجل خلق وأنعم ورزق وأحيا وأمات حتى قال تبارك وتعالى: ﴿هَلۡ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفۡعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيۡءٖۚ﴾ (الروم: 40)؛ وهو يصف عقيدته بأنّها تُفضي إلى السلام والتعاون والتعايش ونبذ التحارب برغم الاختلاف، ويقول عن الاختلاف أنّ الناس مخلوقين له حتى تسير الحياة عبر سنة الحركة التي تديرها قوانين الزوجية، والابتلاء، وما يتولد عنهما من تفاضل وانتخاب وتدافع.

2–أساليب التصريح: وإذا كان القرآن يلمح في مواضع عديدة إلى مقاصد الإيمان بأركان العقيدة؛ فإنّه في أحيانا أخرى يصرح بصريح العبارة أنّ علة عبادة الله تعالى قدرته عز وجل على جلب النفع ودفع الضر، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا﴾ (الأنعام: 71)، وذلك صريح، وقد تكرر مرات عدة في القرآن الكريم أنّ علة العبادة، ومقصود التوحيد والعقيدة بأسرها هو ارتكان الإنسان المخلوق المملوك المصنوع لمن لملك نفعه وضره، وأنّ النكوص عن ذلك يأباه العقل لأنّ فيه ضرره الجلي الواضح.

وفي تعليل اتباع النبي ﷺ يقول لأنّه يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويُحِلُّ لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث: ﴿يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ (الأعراف: 157)؛ كما يعلل عقيدته في مواضع أخرى بأنّها شفاء لما في الصدور أو ما فيها (أي القلوب): قَالَ تَعَالَى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٥٧﴾ (يونس: 57)؛ كما قرن دعوته إلى التوحيد والعقيدة دوما تقريبا بتأكيده على حرية الإنسان بصريح العبارة كلما كان مطمئنا (أي الإنسان) إلى برهان معين لا صاردا عن سدور في غفلة أو تقليد أو خوف أو طمع ممن لا يملك له شيئا.

كما اعتمد القرآن منهج المقارنة كثيرا فذكر المقاصد التي من أجلها حرّم الله الشرك، ودعا إلى اجتنابه، وذلك عبر نماذج عديدة من القصة، والمثل، والكون وغير ذلك، منها قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ

﴿ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾ ﴾ (الحج: 31)، وكتعليل النبي ﷺ نبذ الشرك في حديث جاء فيه: ***[وإنّ مثل من أشرك بالله كمثل رجل اشترى عبدا من خالص ماله بذهب أو ورق _أي فضة_، فقال: هذه داري وهذا عملي، فاعمل وأدِّ إليّ، فكان يعمل ويؤدّي إلى غير سيّده. فأيُّكم يرضى أن يكون عبده كذلك؟!]***، (ح2863، الألباني: صحيح الترمذي)؛ ومثَّل القرآن للكافر بالعنكبوت اتخذت بيتا فهو وهن على وهن لا يصمد لأول نفخة، وبالحمال يحمل أسفارا، وبالكلب اللاهث دوما حال السعة والضيق سواء بسواء لأنّه لا يشبع من إرواء هواه، ولا من الولغ في لذائذ الدنيا بالحرام أو دون شكر ولي النعمة، وبالأنعام بل أضلّ لأنّها لا تلوي سوى على إشباع البطن والفرج ونشدان الدفء، والأمثلة على ذلك لا تحصى في القرآن الكريم.

وعليه؛ فإنّ التدبر والاستقراء (كليا كان أو جزئيا) من أهم المسالك للكشف عن مقاصد العقيدة وحِكمها وأسرارها، تفردا أو اجتمعا معا.

المحور الثالث: نماذج من مقاصد العقيدة في الآيات القرآنية:

الآية القرآنية	الركن العقدي	العلة، أو الحكمة أو المقصد
﴿ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ البقرة: 2013	الإيمان بالكتب السماوية **(وأنزل معهم الكتاب بالحق)**	الحكم بين الناس والفصل في علاقاتهم وحقوقهم وواجباتهم **(ليحكم بين الناس)**
﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ الزخرف: 25	**(المكذبين)**: هنا يمكن أن نستشف أن تكذيب المكذبين إما بالوحي والأنبياء (مبحث الرسالات والنبوات)، أو ممكن التكذيب بالآخرة (مبحث الأخرويات)، أو التكذيب بالألوهية (ركن الإلهيات)، يبقى سياق الآية هو الذي يحدد أي مبحث من مباحث العقيدة تتناوله الآية.	**(كيف كان عاقبة)** نستشفها من القصة القرآنية بحسب العاقبة التي آل إليها القوم الذين تتناول الآية وما سبقها قصتهم.
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدًى ﴾ يونس: 57	**(قد جاءتكم موعظة من ربكم)**: مبحث النبوات (الكتب السماوية والرسل)	**(شفاء لما في الصدور)**: الحكمة من إنزال الكتب وإرسال الرسل _شفاء الصدور_.
﴿ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾ ﴾ الرعد: 28	**(ألا بذكر الله)**: مبحث الإلهيات _الإيمان بالله_	**(تطمئن القلوب)**: الحكمة أو المقصد اطمئنان القلوب.